

قياس وتحليل أثر ائتمان المصارف الحكومية والخاصة على الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي في العراق للمدة (2004-2019)

شيماء سعيد محي* و صلاح رمضان عبيد

كلية الإدارة والاقتصاد جامعة زاخو ، جامعة زاخو ، إقليم كردستان - العراق.

تاريخ الاستلام: 2021/12 تاريخ القبول: 2022/01 تاريخ النشر: 2022/03 <https://doi.org/10.26436/hjuoz.2021.10.1.827>

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر ائتمان المصارف الحكومية والخاصة على الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي في العراق للمدة (2004-2019). اعتمدت الدراسة على تحليل تأثير مجموعة من المتغيرات الأكثر تأثيراً على المتغير التابع باستخدام الأساليب الإحصائية المتقدمة. واعتمدت الدراسة بشكل أساسي على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) في تقدير اثر متغيرات الائتمان المصرفي على الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي وكذلك الانموذج القياسي لتأكيد الخلو من مشكلة الارتباط الذاتي حسب اختبار (LM) وخلو الانموذج المقدر من مشكلة عدم تجانس التباين حسب اختبار (ARCH). وكانت نتائج الدراسة مطابقة للفرضية البديلة والتي مفادها وجود تأثير معنوي وضعيف ذو دلالة احصائية لائتمان المصارف الخاصة على الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي (NOGDP) مع عدم وجود تأثير معنوي لائتمان المصارف الحكومية. ويرجع السبب في ذلك الى ان الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد على النفط كمصدر رئيسي للدولة والى عوامل اخرى تؤثر على الناتج غير النفطي من اهمها الوضع الامني والسياسي. وتقتصر الدراسة بضرورة تفعيل دور الائتمان المصرفي في عملية الإنتاج من خلال معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي.

الكلمات الدالة: ائتمان المصارف الحكومية، ائتمان المصارف الخاصة، الناتج غير النفطي، الاقتصاد الريعي، القطاع المصرفي العراقي.

النفطي، لارتباط أدائه ونموه بشكل كبير بالمتغيرات والعوامل الاقتصادية التي يمكن التحكم بها داخلياً.

بشكل عام فإن الائتمان المصرفي يلعب دوراً مهماً في عملية نمو الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي، وان أهمية الائتمان المصرفي تتوافق مع مرحلة النمو والتطور الاقتصادي إلى حد بعيد حيث أن الطلب على الائتمان المصرفي يعتمد على حاجة القطاعات الاقتصادية إلى التمويل اللازم. وهذا يعني أن الطلب على الائتمان المصرفي هو طلب مشتق من احتياج القطاعات الانتاجية إلى التمويل. ولقد وجد أنه كلما زادت عملية النمو ازدادت الحاجة إلى الائتمان المصرفي. وهنا لابد من الإشارة إلى أن الائتمان المصرفي يتباين دوره من دولة إلى أخرى وفقاً لاختلاف درجات النمو الاقتصادي وتحديد الاولويات الاقتصادية. بالتالي لابد أن تكون سياسات توزيع الائتمان بين القطاعات داخل الاقتصاد متفقة مع مكانة تلك القطاعات وأهميتها، كما يجب أن تكون بحدود قدرة كل قطاع «قطاع عام حكومي أو شبه حكومي أو قطاع خاص» في تحقيق أهدافه من استخدام الائتمان. وهنا تجدر الإشارة ان تباين دور الائتمان للمصارف الحكومية والأهلية حسب تركيبة اقتصاد الدولة. ومن البديهي ان تلعب المصارف الاهلية الخاصة بدور ائتماني أكبر في

المقدمة

تتصف آلية النمو الاقتصادي بخصوصيتها في الاقتصادات التي تعتمد على استخراج النفط وتصديره، حيث يلعب النفط وإيراداته دوراً محورياً في تحديد معدلات النمو الاقتصادي فيها. وبالنظر لما توفره تلك الإيرادات من مصادر التمويل والإنفاق، فإنها تعد محركاً لنمو الاقتصاد بكافة قطاعاته. وعلى الرغم من التداخل الكبير بين القطاعين النفطي وغير النفطي، إلا أن التعرف على محددات النمو الاقتصادي يتطلب التركيز على أداء القطاع غير النفطي لارتباط نمو القطاع النفطي، بشكل رئيس، بعوامل خارجة عن أداء الاقتصاد المحلي. يتألف الاقتصاد في معظم الدول الريعية من القطاع النفطي والقطاع غير النفطي. القطاع النفطي بأعتبره قطاعاً استخراجياً وموجهاً نحو التصدير، يتعرض لتقلبات عنيفة نتيجة لتقلب أسعار النفط العالمية. لذلك يصعب تفسير تأثير المتغيرات الداخلية (كالمعمل، ورأس المال،... الخ) على نمو الإنتاج لمجمل القطاعين النفطي وغير النفطي لتباين العوامل المؤثرة في نمو كل منهما. وعلى هذا الأساس، فقد ركز البحث على النمو في القطاع غير

* الباحث المسؤل.

الحدود المكانية والزمانية:

دراسة الاقتصاد العراقي، اما الحدود الزمانية تمتد خلال السنوات من 2004 ولغاية 2019.

المحور الاول: الإطار النظري للائتمان المصرفي والنتائج المحلي الاجمالي غير النفطي

أولاً: الائتمان المصرفي

1. مفهوم الائتمان المصرفي: يعد الائتمان أحد أهم الوظائف الأساسية في مجال الأعمال المصرفية والتي يحقق المصرف جزءاً كبيراً من عوائده منه (رأفت وهيثم، 2019: 113). إن اصل معنى الائتمان في لغة الاقتصاد هو "القدرة على الاقراض"، واصطلاحاً: انه التزام طرف لطرف اخر بالإقراض أو المداينة، ويراد به في الاقتصاد الحديث: أن يمنح الدائن، المدين مهلة من الوقت يكون خلالها المدين ملزماً بدفع قيمة الدين عند انتهاء المدة، فهو صيغة تمويلية استثمارية يتم استخدامه من قبل جميع أنواع المصارف (قضاة، 1998: 3). كما ويعرف ايضا مفهوم الائتمان المصرفي الى بمتاجرة المصرف بالودائع النقدية التي تعود ملكيتها الى شركات ومؤسسات وافراد المجتمع الخاضعين لاستقرار العرف المصرفي (خضر، 2019: 37).

2. تصنيف الائتمان: يعد الائتمان احد ابرز أنشطة المصارف وأكثرها جاذبية وذلك جراء الارباح المتولدة عنه (الصافي، 2017: 163). هناك عدة معايير مستخدمة لتصنيف الائتمان المصرفي حسب (شكل الائتمان)، ويقسم الائتمان المصرفي حسب هذا التصنيف إلى:

• الائتمان النقدي: وهو اتفاق بين المقترض والمقرض يقدم بموجبه المقرض مبلغاً من المال الى المقترض خلال فترة زمنية محددة مع مقابل فائدة، ويوافق المقترض على سداد المال بالإضافة إلى الفائدة في تاريخ المحدد (عقل، 2006: 118)، وهو يقوم على عنصرين اساسيين هما: الثقة والمدة (أمنة وفرهاد، 2020: 208). ويشمل الائتمان النقدي القروض والسلف، الحساب الجاري المدين، وخصم الأوراق التجارية (حسين، 2017: 44).

• الائتمان التعهدي: تتميز هذه التسهيلات بأن المستفيد منها يكون شخصاً اخر غير زبون المصرف الذي منحت التسهيلات بناءً على طلبه، وهي لا تتضمن تقديم مباشر للأموال بيد الزبون، بل تعهدات خطية يكفل المصرف بموجبها زبائنه تجاه الآخرين بالالتزام الذي قد يتحقق أو لا يتحقق تبعاً لتحقق او عدم تحقق الشروط الواردة في التعهد. ويشمل الائتمان التعهدي الكفالات المصرفية (خطابات الضمان)، والاعتمادات المستندية (عبد الله والطراد، 2008: 172).

3. أهمية الائتمان المصرفي: الائتمان هو حجر الزاوية للنشاط المصرف، وأحد دعائمه الأساسية في تحقيق أهدافه من حيث الاستغلال

الاقتصادات الحرة. ولذلك تهدف هذه الدراسة في البحث عن قياس وتحليل لأثر الائتمان المصرفي للمصارف الحكومية والخاصة التي تمنحها للمقترضين في العراق وبيان أثر ذلك على الناتج المحلي الاجمالي الغير النفطي لما له من أثر كبير على عملية الانتاج ومن ثم على النشاط الاقتصادي.

مشكلة الدراسة:

بالرغم من اهمية الدور الذي يلعبه الائتمان المصرفي في عملية الإنتاج والنمو، الا ان هناك عدم وضوح في إثر الائتمان المصرفي للمصارف الخاصة والحكومية على نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في العراق. ومن هنا تبرز مشكلة الدراسة والتي تنص على: ان هناك تفاوت في أثر الائتمان المصرفي للمصارف الحكومية والخاصة على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في العراق للمدة (2004-2019).

فرضية الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة يمكن صياغة الفرضية بالشكل الآتي: (إن ائتمان المصارف الخاصة أكثر تأثيراً في نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في العراق بناءً على الإمكانيات المتاحة لديها).

أهمية الدراسة:

كما تكمن أهمية الدراسة في البحث الذي نحن بصده، إذ ان الائتمان المصرفي يلعب دوراً مهماً في التأثير على الناتج المحلي الاجمالي وبشكل ايجابي في جميع الدول ومنها العراق سواء كان هذا الائتمان من المصارف الحكومية او الخاصة.

هدف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. توضيح الائتمان المصرفي دور وتأثيره على نمو الإنتاج في القطاع خاص او العام وكذلك والنمو الاقتصادي بشكل عام.
2. تحليل نمو الناتج المحلي الاجمالي الغير النفطي في العراق للمدة 2004-2019 وقياس أثر الائتمان المصرفي في هذا النمو.
3. تحليل ومقارنة أثر الائتمان المصرفي للمصارف الحكومية والخاصة على الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي في العراق للمدة (2004-2019).

منهجية الدراسة:

لغرض التحقق من فرضية الدراسة، فقد تم الاعتماد على الأسلوب الاستقرائي (التطبيقي) القائم على استنباط النتائج بعد استقراء مسارات البيانات الإحصائية. كما اتخذت الدراسة المنهج القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) للبيانات المتسلسلة زمنياً، وهو أحد الأساليب المعتمدة في البحوث الاقتصادية من خلال رصد سلوك المتغيرات خلال مدة الدراسة.

السكان، بينما إذا كان معدل النمو السكاني أعلى من معدل نمو الناتج القومي. وبالتالي يمكن كتابة المعادلة التالية:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي (الناتج

المحلي الإجمالي) - معدل النمو السكاني

يؤكد بعض الاقتصاديين على أهمية السكان وتكوينهم في النمو الاقتصادي لأنه أحد أهم المحددات في الإنتاج. المسألة ليست حجمهم بقدر ما هي مؤهلاتهم وقدراتهم (سلمان، 2015: 279-280). يعتقد الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد أن رفع معدل اتجاه النمو على المدى الطويل للاقتصاد يتطلب زيادة في المعروض من العمالة وتحسين إنتاجية العمل ورأس المال (Iwedi Marshal, et.al, 2015: 237).

1. مفهوم الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (GDP): الجزء الأول من النمو الاقتصادي وهو النمو في الناتج المحلي الإجمالي وهو مقياس للصحة الاقتصادية عامة للبلد (Assfaw, 2019: 128)، من خلال جمع قيمة الاجمالية للسلع والخدمات النهائية التي ينتجها بلد خلال فترة زمنية معينة وعادة ما تكون سنة (مصطفى ومحمود، 2018: 367). ولأن الدول الريفية تعتمد ناتجها المحلي الاجمالي على النفط بالدرجة الاساس لذا سنحاول تحديد أهم القطاعات الاقتصادية والإنتاجية غير النفطية، والتي تعتبر الأكثر تأثيراً في النمو الاقتصادي خارج قطاع النفط. ويعرف أيضاً من أحد المؤشرات المهمة التي تدل على مستوى النشاط الاقتصادي للدولة، وان تحليل نمو الناتج من أهم العوامل في تحديد الاختلالات وكيفية معالجتها (حسن، 2014: 281). يتم تحديد المصادر من خلال توسيع مساهمة القطاعات الاقتصادية والإنتاجية غير النفطية من أجل إنشاء أساس لاقتصاد قادر على تحقيق أقصى استفادة من الموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة لكل بلد (الكرماقي، 2020: 10).

التنوع الاقتصادي هو تخفيض الاعتماد على قطاع النفط عن طريق تطوير اقتصاد غير نفطي من خلال تطوير صناعة ثقيلة وتحديث البنى التحتية أو حيثما دعت الضرورة الاستثمار في مجالات متنوعة. وهنا سوف نأتي لمساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي وكالاتي (إدوارد وآخرون، 2013: 131):

- قطاع الإنتاج السلي غير النفطي

- قطاع التوزيع

- قطاع الخدمات

بناء على ما سبق، يمكن القول حيث يعتبر النمو الاقتصادي هو أحد الأهداف الأساسية التي تسعى البلدان إلى تحقيقها، هناك استراتيجية ضرورية لاستخدام عائدات النفط ويجب على الدول المنتجة للنفط الالتزام بها من أجل تعظيم عائدات النفط لتمويل وتطوير القطاعات الاقتصادية غير النفطية مثل الزراعة والصناعة والبناء والخدمات وغيرها

الأموال المتاحة لدى المصرف استغلالاً أمثل. وأيضاً، فللائتمان أهمية بالنسبة للمجتمع من حيث زيادة الأموال الموجودة في السوق واستغلالها في تشغيل الطاقات العاطلة، واستغلال الموارد المتاحة. وللتمويل المصرفي دور حيوي في تلبية طلبات تمويل للمنشآت الاقتصادية لمقابلة تمويل رأس المال الثابت وتمويل راس المال العامل (زايد، 2006: 24). والهدف من الائتمان المصرفي القيام باستثمارات جديدة من أجل تحقيق أهداف التنمية والنمو الاقتصادية، مثل بناء مشاريع إضافية تزيد من الإنتاج وتوفر المزيد من فرص العمل للمجتمع (Ademu, 8: 2006). اما بالنسبة للمصرف فان المصدر الرئيسي لإيرادات المصارف هي القروض والتسهيلات الائتمانية، والتي تحتل المرتبة الأولى بين استثماراتها (يوسف، 2017: 34). وبشكل عام فإن أهمية الائتمان المصرفي تظهر في مستويين (صبرة، 2015: 30):

• **على مستوى الاقتصاد:** يعتبر الائتمان المصرفي نشاطاً اقتصادياً في غاية الأهمية، له تأثير متعدد الأبعاد، وعامل مساعد في تحقيق النمو، ولكنه في نفس الوقت فيؤدي إلى أضرار بالغة الأهمية في الاقتصاد إذا لم يحسن استخدامه، وقد يؤدي إلى ضعف النظام المصرفي وهو ما يتماشى مع الوضع الحالي للاقتصاد (Leitão, 2012: 264)، ففي حال انكماشه يؤدي الى الكساد، وفي حالة الإفراط فيه يؤدي إلى ضغوط تضخمية.

• **على مستوى البنك:** يعتبر الائتمان المصرفي للبنك تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح، وبدونه تفقد البنوك دورها كوسيط مالي في الاقتصاد، ومن ناحية أخرى، فإنه ينطوي على العديد من المخاطر التي قد تؤدي إلى انهيار البنك (Noor & AL-Nami, 2003: 63). بناءً على ما تقدم، نجد ان الائتمان المصرفي تنعكس اشارة بصورة واضحة على جميع القطاعات الاقتصادية وكذلك متغيرات الدخل القومي، وخاصة الاستهلاك والاستثمار.

ثانياً. **النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي**

1. **مفهوم النمو الاقتصادي:** يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (عجمية وآخرون، 2007: 73). وعليه فان النمو الاقتصادي يقاس بالزيادة التي تحدث في انتاجية جميع عوامل الانتاج نتيجة التطور التكنولوجي او التحسينات في الفن الانتاجي ويسمى بمعدل النمو ويمكن التعبير عن النمو بالتالي (بن با جلول وبن العارية، 2018: 120):

- زيادة الناتج القومي الحقيقي بين فترتين.

- ارتفاع معدل الدخل الفردي.

يمكن أن يرتبط النمو أيضاً بالتقدم الاقتصادي إذا كان نمو الناتج القومي أكبر من معدل النمو السكاني، أو قد لا يرتبط بالتقدم الاقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج القومي مساوياً لمعدل نمو

تسبب التطور المالي في النمو الاقتصادي، فمن الأهمية بمكان أن يعمل النظام المالي بشكل صحيح، بينما إذا انعكست العلاقة السببية، من المفترض أنه عندما ينمو الاقتصاد الحقيقي، سيكون هناك المزيد من المدخرات في النظام المالي مما يسمح بتقديم قروض جديدة.

2. دور المصارف في نمو في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي: لقد أصبح من الواضح بان لائتمان المصرفي دور مهم في عملية النمو الانتاج، كما يقاس بتوسيع القدرة الإنتاجية للدولة. ويعد الائتمان جانباً مهماً من جوانب الوساطة المالية، حيث يوفر الأموال للكيانات الاقتصادية الموجهة من خلال الاستثمارات الأكثر إنتاجية. في دراسة أوضحها الاقتصاديان (Greenwood.J and Smith.B (1997) أن تطوير البنوك والوساطة المالية الفعالة يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تعبئة المدخرات وتخصيص الموارد المالية (منح الائتمان) وتقليل مخاطر السيولة (Jeremy Greenwood, 151: 1997). ولقد وضع ادم سميث (1767) في كتابه "ثروة الامم" دور المصارف في تمويل الاقتصاد وتقييم دور القروض المصرفية في تمويل الإنتاج وتراكم رأس المال على المدى الطويل وركز على الاستثمار على المدى الطويل. كما ساهم جوزيف شومبيتر في كتابه "نظريات التنمية الاقتصادية"، في اتجاه جديد للنظريات المصرفية، وخلص إلى أن الوساطة المالية يمكن أن تدفع النمو بالشروط التالية (J.A Schumpeter, 1911: 174):

- وفورات عامة وليست بالضرورة نسب كبيرة.
- تحديد احتياجات المنظمة.
- توجيه المدخرات للمؤسسة.
- مراقبة استغلال هذه الأموال.
- إدارة المخاطر من خلال التوزيع الجيد للأصول وكذلك التوجيه الأمثل للدخار.

وبناء على ما تقدم، يعتبر الائتمان المصرفي من أهم أشكال التمويل التي يقدمها النظام المالي، والقروض هي الاستثمار الأكثر جاذبية للبنوك، وذلك لأن الأنظمة الاقتصادية والمالية في الدول الريعية بشكل عام ضعيفة ومتخلفة وغير فعالة، وهي أنظمة استهلاكية ذات معدلات استثمار منخفضة وتعاني من الاعتماد الخارجي، والنظام المصرفي غير متطور، وكل هذا يؤدي إلى تباطؤ وتراجع معدلات نموها الاقتصادي.

في النمو الاقتصادي. ويعتبر الائتمان المصرفي من أهم اوجه الخدمات التي تقدمها المصارف وأكثرها استخداماً (الفرا، 2012: 72).
لقد شهدت المصارف العراقية تطوراً في اعداد المصارف التجارية ولا سيما المصارف الاهلية بعد صدر قانون المصارف العراقية رقم 94، لعام 2004، والذي سمح من جديد بدخول المصارف الأجنبية الى السوق العراقية. فبينما كانت اعداد المصارف عام 2004 ما يقارب

من القطاعات غير الاقتصادية، من أجل تنوع مصادر الدخل القومي وليس مجرد الاعتماد المطلق على قطاع النفط.

ثالثاً. علاقة الائتمان بنمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

1. الائتمان المصرفي والنمو في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي: ان وجود علاقة بين التمويل والنمو أمر لا شك فيه. بحث العديد من الباحثين على هذه المسألة وأكدوا ذلك بشكل إيجابي. العلاقة السببية بين التمويل والنمو الاقتصادي مثير للجدل. فعندما تتجه العلاقة السببية من التنمية المالية للنمو الاقتصادي تسمى هذه الحالة بفرضية "العرض-القائد" أي أن أنشطة المؤسسات المالية، مثل زيادة معروض الخدمات المالية ستخلق النمو الاقتصادي. وبالمثل عندما يؤدي النمو الاقتصادي الى زيادة الطلب على الخدمات المالية وهذا ما يحفز التنمية الاقتصادية في وقت لاحق فانه يطلق عليه فرضية "الطلب-التابع" وهناك علماء يعتقدون أن السببية تكون في الاتجاهين، ويمكن توضيح الحالات الثلاثة بالآتي (القرصو، 2018: 197):

- **نظرية العرض القائد (Leading Supply):** يعتقد مؤيدي هذه النظرية أن العمليات المصرفية هي وسيلة جيدة لتعزيز انتاجية الدولة، وأن البلدان التي لديها نظام مصرفي متطور تنمو بشكل أسرع.
- **نظرية الطلب التابع (Following Demand):** على عكس من فرضية "العرض-القائد" فانه في ظل فرضية "الطلب-التابع" فان النمو الاقتصادي هو عامل يعزز التنمية المالية، وحسب المدافعين عن هذه النظرية فانه مع نمو القطاع الحقيقي فان الطلب المتزايد على الخدمات المالية سيحفز القطاع المالي.

• **السببية ثنائية الاتجاه (Bi-directional Causality):** يقول مؤيدو هذا الرأي أن هناك علاقة ثنائية الاتجاه بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي. ولقد أجرى (Demetriades and Hussein) دراسة على 16 بلداً من البلدان الأقل نمواً خلال الفترة (1960-1990) وتوصل الباحثان الى وجود علاقة طويلة الأجل بين مؤشرات التنمية المالية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في (13) بلداً. اكتشف الباحثون أيضاً علاقة سببية ثنائية الاتجاه في ستة بلدان وعلاقة سببية عكسية في ستة بلدان أخرى، مما يعني أنه إذا

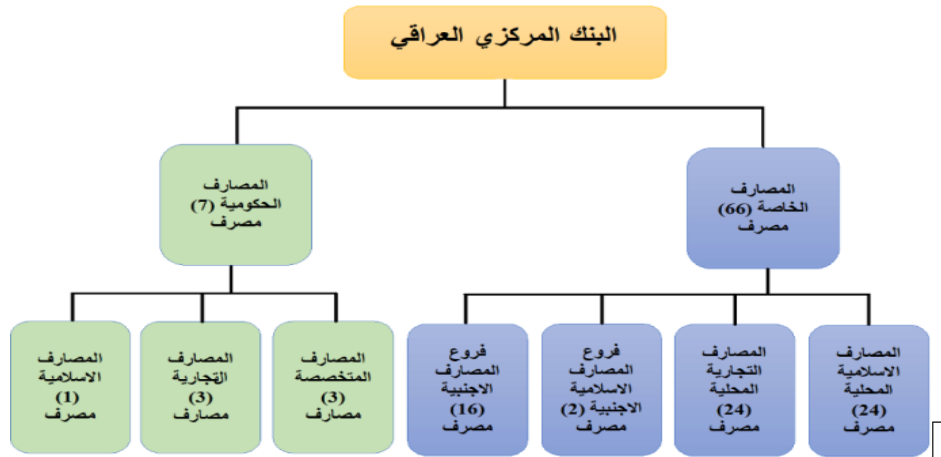
المحور الثاني: تحليل هيكل القطاع المصرفي وائتمان

المصارف الحكومية والخاصة في العراق للمدة (2004-2019)

أولاً. تطور هيكل المصارف التجارية في العراق للمدة 2004-2019: يعتبر النظام المصرفي في العراق واحداً من أقدم النظم المصرفية في المنطقة وأحد ركائز الاقتصاد العراقي ويلعب دوراً مهماً

الأجنبية (16) مصرفاً تجارياً و(2) مصرف إسلامي اجنبي (البنك المركزي العراقي، 2019: 35)، ويمكن توضيح اجمالي هيكل الجهاز المصرفي في العراق في عام 2019 من خلال الشكل (1).
يمكننا ملاحظة بأن القطاع المصرفي تطور بشكل ملحوظ وتوسع. فبينما كانت اعداد المصارف في العراق لا يتجاوز 24 مصرفاً حتى عام 2004 (6 حكومية، و11 تجارية محلية وخاصة، ومصرفان اسلاميان محلياً وخاصاً)، أصبح الجهاز المصرفي العراقي يتكون من 73 مصرفاً في عام 2019. كما ازدادت اعداد المصارف الاجنبية العاملة في العراق الى 18 مصرف بينما لم يكن هناك مصرف أجنبي في العراق قبل 2004. جدير بالذكر ان هذا التوسع جاء نتيجة الانفتاح الاقتصادي بعد عام 2004 وسن قانون المصارف الجديد رقم 94 لسنة 2004.

(24) مصرفاً، ازدادت لتبلغ عام 2011 (49) مصرفاً منها (7) مصارف حكومية وبعده فروع بلغ (404) فرعاً، و(42) مصرفاً أهلياً وبرأس وبعده فروع بلغ (495) فرعاً وزعت على مختلف المحافظات العراقية (البنك المركزي العراقي، 2011: 105-106). وازداد عدد المصارف وبلغت (54) مصرفاً عام 2012 بواقع (7) مصارف حكومية و(47) مصرفاً أهلي. واستمر عدد المصارف في الارتفاع اذ تم تأسيس عدد كبير من المصارف الاهلية حتى بلغ (73) مصرفاً عام 2019 تمثلت ب (7) مصارف حكومية تنوعت بين مصارف متخصصة وتجارية وإسلامية. اما بخصوص المصارف الخاصة فيبلغ عددها (66) مصرفاً خاصاً موزعة ما بين محلية واجنبية وتجارية ومتخصصة وشاملة. والمصارف المحلية تنقسم الى (24) مصرفاً تجارياً و(24) مصرف إسلامي محلي. بينما يبلغ عدد المصارف



شكل 1 هيكل الجهاز المصرفي العراقي لعام 2019 ويضم (73) مصرف

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2019.

الا ان المصارف الحكومية السبع تستحوذ على أكثر من 90٪ من النشاط المصرفي في البلد رغم العدد الكبير من المصارف الاهلية وضخامة رؤوس أموالها (البنك المركزي العراقي، 2008: 31). وهذا ينطبق على نشاط الائتمان المصرفي أيضاً. وبمشاهدات سنوية للمدة (2004-2019) يوضح الجدول (1) الاتجاه العام للائتمان المصرفي والتي تبين التفوق الكبير بين الأهمية النسبية للائتمان المصارف الحكومية والاهلية إلى ناتج المحلي الاجمالي غير النفطي. فمن بيانات الجدول (1) يتبين ان المصارف الحكومية تستحوذ على النسبة الأكبر من الائتمان المصرفي في العراق. على الرغم من ارتفاع كفاية رأس مال المصارف الاهلية.

البيانات من 2004 إلى 2007 هي البيانات الافتراضية اخذنا النسب من بعد عام 2007 لان خلال هذه الفترة البنك المركزي العراقي لم يقوم بإدراج ائتمان مصارف (الحكومية والاهلية)، حيث سجل الائتمان

كما خضع لعدد من التغييرات التقنية والفنية خلال هذه المدة (2004-2019) للنهوض بمستوى الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك في العراق وتحقيق المنافسة فيما بينها، من خلال اقتناء العديد من الأنظمة المصرفية الشاملة وطرح أدوات مصرفية إلكترونية جديدة ومتقدمة لخدمة متطلبات الجمهور، وعلى الرغم من أن استخدام التكنولوجيا الحديثة في الأنظمة المصرفية، إلا أن معظم الخدمات الإلكترونية لا تزال متوقفة أو معطلة بسبب تدهور الوضع الأمني في البلاد وعدم الاستقرار الحالي.

ثانياً. الأهمية النسبية للائتمان المصارف الحكومية والاهلية الى الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي في العراق للمدة (2004-2019): هناك نوعين من المصارف العاملة في العراق، مصارف حكومية واخرى أهلية (خاصة). المصارف الحكومية هي سبع مصارف اما الخاصة فتصل الى نحو (66) مصرفاً كما ذكرنا سابقاً. ويلعب كلا النوعين من المصارف دوراً في النشاط الاقتصادي في العراق،

النشاط الائتماني المحفز للنمو واستهداف الأنشطة الاقتصادية الأخرى والتحول نحو تنوع مصادر الدخل. والسبب في هذا التدهور هو سيطرة عصابات داعش على ثلاث محافظات عرقية (نينوى، الإنبار، صلاح الدين) والتي ألحقت الضرر بالاقتصاد غير النفطي من خلال تدمير البنى التحتية والأصول وتعطيل حركة التجارة وتدهور ثقة المستثمرين (تقرير استقرار السنوي، 2015: 16-54). أما في الأعوام 2016 و2017 و2018 فقد أصبحت الأهمية النسبية للائتمان قريبة من مستويات عام 2015 للمصارف الحكومية والأهلية وبانخفاضات ضئيلة. فللمصارف الحكومية بلغت الأهمية النسبية 40.54٪ و36.52٪ و32.17٪ على التوالي. بينما للمصارف الأهلية فبلغت الأهمية النسبية للائتمان 13.09٪ و11.73٪ و10.07٪ على التوالي، ويعود السبب في انخفاض معدلات الأهمية النسبية للائتمان لكلا المصارف الحكومية والأهلية الى تعافي الاقتصاد العراقي في هذه الاعوام بشكل نسبي والتي تمثلت بمعدل نمو حقيقي موجب للاقتصاد على الرغم من الحالة الأمنية التي كانت تشهدها البلاد. وفي عام 2019 انخفضت الأهمية النسبية للائتمان الى الناتج غير النفطي قليلا، ولكن الأهمية النسبية للائتمان للمصارف الحكومية الى الناتج غير النفطي والتي بلغت 30.82٪ كانت اعلى من الأهمية النسبية للائتمان المصارف الأهلية والبالغ 9.47٪. وقد يكون بسبب قناعة الجمهور التي ترى بان المصارف الحكومية مسندة ومضمونة من جانب الحكومة وان احتمال تعرضها للإفلاس الفعلي هو أمر لا يمكن حدوثه (البنك المركزي العراقي، مديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات السنوية 2008-2019).

مما سبق يمكن أن نستنتج بأن التغييرات في النظام المصرفي العراقي ساعد وبشكل فعال في اتخاذ قرارات وتشريعات وقوانين مهمة تعود بالنفع على الاقتصاد بشكل عام، ومصحة المصارف العاملة في البلد بشكل خاص، مما أدى إلى زيادة المنافسة بين المصارف لتقديم أفضل خدمات. وكما تبين في هذا المبحث ان الائتمان المصرفي يلعب دورا أساسيا في تمويل المشاريع ولا سيما المشاريع الاستثمارية التي تحتاج الى رؤوس أموال ضخمة.

المصارف الحكومية في عام 2004 (0.70) ترليون دينار وبأهمية النسبية بلغت 2.86٪، اما المصارف الأهلية فقد اخذت 0.50٪ من الناتج غير النفطي، ثم ارتفعت هذه النسب الى 4.98٪ من ائتمان المصارف الحكومية في عام 2008 في حين بلغت الأهمية النسبية للائتمان المصارف الأهلية 1.66٪ من الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي (البنك المركزي العراقي، 2009: 20). وفي عام 2009 ارتفعت الأهمية النسبية للائتمان المصارف الحكومية لتبلغ 60.62٪ سجل اعلى نسبة لمساهمة ائتمان المصارف الحكومية، مقارنة بالأهمية النسبية للائتمان المصارف الأهلية والتي بلغت 9.21٪ من الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي. والسبب هو ادراج الائتمان التعهدي للمصارف (الحكومية والأهلية) ضمن اجمالي الائتمان. وبالطبع فان الحصة الأكبر في زيادة هذا النوع من الائتمان كانت للمصارف الحكومية. وفي الأعوام 2010 و2011 انخفضت الأهمية النسبية للائتمان المصارف الحكومية لتبلغ 48.37٪ و47.81٪ على التوالي بسبب تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني للمصارف من قبل البنك المركزي الى 15٪. لذا فقد سجل ائتمان المصارف الحكومية بمعدل نمو سلبي خلال عام 2010 بلغ 4.00٪- الى معدل نمو ايجابي 12.9٪ مقارنة مع عام 2010. بينما انخفضت الأهمية النسبية للائتمان المصارف الأهلية في عام 2010 وسجلت نسبة 9.4٪. اما في عام 2011 ارتفعت هذه النسبة قليلا لتصل الى 10.5٪، بالرغم من هذه الأعوام كانت أعوام شبه استقرار في العراق وازدياد في اعداد المصارف الأهلية بشكل ملحوظ. اما بعد هذه المدة انخفضت الأهمية النسبية للائتمان كلا النوعين من المصارف (الحكومية والأهلية) حتى عام 2014. وفي عام 2014 استقرت هذه النسب فبلغ نسبة مساهمة ائتمان المصارف الحكومية الى الناتج غير النفطي 44.76٪ اما للمصارف الأهلية فبلغت النسبة 11.89٪. ويعود جزء من السبب في هذه الزيادة الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي في هذا العام بسبب احداث الحرب على تنظيم داعش. في العام 2015 ارتفعت الأهمية النسبية للائتمان في مصارف الحكومية والأهلية لتبلغ 45.27٪ للمصارف الحكومية و13.72٪ للمصارف الأهلية. وهذه النسبة لا يعتد بها كثيرا في تعزيز

جدول 1 الأهمية النسبية للائتمان المصارف الحكومية والأهلية الى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في العراق للمدة (2004-2019)

الأهمية النسبية من الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي		الناتج غير النفطي		اجمالي الائتمان المصرفي	ائتمان المصارف الأهلية	ائتمان المصارف الحكومية	السنوات
		معدل النمو	القيمة الاجمالية				
لائتمان المصارف الأهلية الى الناتج غير النفطي	لائتمان المصارف الحكومية الى الناتج غير النفطي						

0.50	2.86	---	24.46	0.82	0.123	0.70	2004
1.38	4.37	25.31	30.65	1.72	0.38	1.34	2005
2.05	4.71	40.72	43.13	2.66	0.63	2.03	2006
2.17	5.29	16.39	50.20	3.46	0.80	2.66	2007
1.66	4.98	37.69	69.12	4.59	1.15	3.44	2008
9.21	60.62	7.23	74.12	51.76	6.83	44.93	2009
9.4	48.37	20.29	89.16	51.51	8.38	43.13	2010
10.5	47.81	14.21	101.83	59.38	10.69	48.69	2011
12.39	45.61	22.94	125.19	72.61	15.51	57.10	2012
11.89	44.56	18.33	148.14	83.62	17.61	66.01	2013
12.15	44.76	0.86	149.41	85.03	18.16	66.87	2014
13.72	45.27	-12.32	131.01	77.29	17.98	59.31	2015
13.09	40.54	0.27	131.37	70.46	17.20	53.26	2016
11.73	36.52	3.50	135.97	65.60	15.95	49.65	2017
10.07	32.17	11.12	151.09	63.82	15.21	48.61	2018
9.47	30.82	10.59	167.09	67.32	15.83	51.49	2019

المصدر: من اعداد الباحثة، بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث النشرات الاقتصادية السنوية (2004-2019)

هذا الإطار، سيتم في هذا المبحث تقدير وتحليل أثر ائتمان المصارف الحكومية والخاصة على الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي في العراق للمدة (2004-2019).

اولاً: توصيف النموذج: تعتبر مرحلة توصيف أو صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء الانموذج وأصعبها وذلك من خلال ما تتطلبه من تحديد للمتغيرات المستقلة والتابعة التي يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه. وفي هذه المرحلة يتم الاعتماد على النظرية الاقتصادية في تحديد نوع واتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية داخل الانموذج. وبالتالي تم تحويل البيانات من صيغتها غير المتجانسة الى الارقام القياسية بصيغتها المتجانسة، لغرض بناء نموذج قياسي يوضح دور المتغيرات التفسيرية التي تم حصرها ببعض المتغيرات الاقتصادية والتي يتوقع ان تكون نتائج التأثير أكثر دقة ووضوح، كما موضح في الجدول (2) الآتي:

المحور الثالث: قياس وتحليل أثر الائتمان المصارف العامة والخاصة على الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي.

تبرز علاقات التفاعل والترابط بين المتغيرات الاقتصادية من خلال الدوال الاقتصادية التي تظهرها عن طريق النماذج الاقتصادية القياسية الحديثة في دراسة العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي (NOGDP) كمتغير تابع، ائتمان المصارف الحكومية (PBC)، وائتمان المصارف الخاصة (PRBC) كمتغيرات مستقلة، وتم تقدير النموذج من خلال طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، لتحديد خصائص السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات، بعد تقديرها بالاعتماد على جملة من البيانات التطبيقية والمؤشرات الإحصائية لتحديد اتجاهها وأهميتها لأغراض التخطيط. فضلاً عن استخدام بعض اختبارات صلاحية النموذج القياسي المقترح مثل اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (LM-Test) واختبار عدم التجانس (عدم ثبات التباين) واختبار التوزيع الطبيعي (Normality Test). وضمن

جدول 2 المتغيرات الداخلة في النموذج للمدة (2004-2019) وبالارقام القياسية (تربليون دينار)

المشاهدات	الفترة	ائتمان المصارف الخاصة	ائتمان المصارف الحكومية	الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي
1	نهاية 2004	100	100	100
2	اول 6 اشهر 2005	119	99	113
3	نهاية 2005	138	97	125
4	اول 6 اشهر 2006	328	193	151
5	نهاية 2006	520	289	176
6	اول 6 اشهر 2007	583	334	191
7	نهاية 2007	646	380	205
8	اول 6 اشهر 2008	791	435	244

9	نهاية 2008	936	490	283
10	اول 6 أشهر 2009	3245	3450	293
11	نهاية 2009	5554	6410	303
12	اول 6 أشهر 2010	5797	5365	334
13	نهاية 2010	6812	6154	365
14	اول 6 أشهر 2011	7754	6365	390
15	نهاية 2011	8685	6947	416
16	اول 6 أشهر 2012	10833	7862	464
17	نهاية 2012	12609	8147	512
18	اول 6 أشهر 2013	13680	8404	559
19	نهاية 2013	14320	9417	606
20	اول 6 أشهر 2014	15425	9946	608
21	نهاية 2014	14762	9541	611
22	اول 6 أشهر 2015	14684	9422	573
23	نهاية 2015	14620	8461	536
24	اول 6 أشهر 2016	14714	7790	536
25	نهاية 2016	13982	7599	537
26	اول 6 أشهر 2017	13428	7246	546
27	نهاية 2017	12968	7084	556
28	اول 6 أشهر 2018	12741	7007	587
29	نهاية 2018	12365	6936	618
30	اول 6 أشهر 2019	12482	7024	650
31	نهاية 2019	12868	7347	683

المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث النشرات الاقتصادية السنوية (2004-2008).

2. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، تقارير مديرية الحسابات القومية (2009-2019).

$$\Delta y_t = B y_{t-1} + \sum_{j=1}^k B_j \Delta y_{t-j} + E_t$$

حيث ان Δy_t فروق الالى لسلسلة (y)، و B الثابت، t الزمن، و Δy_{t-1} الفروق الاولى المبطة للمتغير التابع (Δy_{t-j}) كمتغيرات مفسرة لأنها تؤدي الى تحويل سلسلة البواقي الى سلاسل مستقرة (Dickey D.& Fuller, 1981: 1057-1072)، يعتمد اختبار ديكي- فولر الموسع على رفض الفرضية الصفرية لجذر الوحدة (السلسلة غير مستقرة) لصالح الفرضيات البديلة للثبات (Modebe, et.al, 2014: 90). تم توضيح نتائج تحليل السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة لاختبار استقرارها عبر الزمن من خلال اجراء اختبارات جذر الوحدة وتحديد درجة استقرارها باستخدام اختبار (ديكي فولر الموسع)، والجدول (3) يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغير التابع الذي هو الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي والمتغيرات التفسيرية التي يكون لها تأثير على المتغير التابع.

ملاحظة: تم تحويل البيانات من صيغ غير متجانسة إلى بيانات قياسية بصيغ متجانسة من خلال المعادلة التالية (سنة المقارنة=سنة الأساس 2004)*100 بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Excel) المصدر: من اعداد الباحثة، بالاعتماد على بيانات:

وعليه سيتم التعبير عن هذه المتغيرات وفقا للمعادلات التالية:

1. الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي يرمز له اختصارا بالرمز (NOGDP)، وهو المتغير المعتمد الذي يتم تفسيره من خلال بعض المتغيرات المستقلة التالية:

2. الائتمان للمصارف الحكومية (نقدي وتعهدى) ويرمز له بالرمز (PBC).

3. الائتمان للمصارف الخاصة (نقدي وتعهدى) ويرمز له بالرمز (PRBC).

ثانياً: ملخص نتائج اختبارات استقرار السلاسل الزمنية: هنالك عدة طرق للكشف عن استقرارية السلسلة الزمنية من اكثرها شهرة في الاستخدام اختبارات جذر الوحدة. تعد اختبارات جذر الوحدة أحد الاختبارات الإحصائية المستخدمة لتحديد ما إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة، أو ما إذا كان لها الاتجاه ام لا، ومن أكثر هذه الاختبارات شيوعاً في الاستخدام، اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) وتتلخص خطواته بالمعادلة الآتية (يوسف، 2016: 91):

جدول 3 ملخص نتائج اختبارات استقرار السلاسل الزمنية

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)				
Null Hypothesis: the variable has a unit root				
	At Level	الائتمان للمصارف الحكومية (نقدي)	الائتمان للمصارف الخاصة (نقدي وتعدي)	الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي
		PBC	PRBC	NOGDP
With Constant	t-Statistic	-1.4101	-1.4047	-0.9649
	Prob.	0.5641	0.5661	0.7526
		n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-0.6554	-1.1906	-1.8648
	Prob.	0.9675	0.8938	0.6466
		n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.4796	0.2126	2.4639
	Prob.	0.8127	0.7408	0.9955
		n0	n0	n0
	At First			
		d(PBC)	d(PRBC)	d(NOGDP)
With Constant	t-Statistic	-3.9095	-2.6551	-3.8755
	Prob.	0.0057	0.0940	0.0062
		***	*	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.0590	-2.8245	-3.8411
	Prob.	0.0177	0.2004	0.0285
		**	n0	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.7384	-2.2980	-3.0987
	Prob.	0.0005	0.0232	0.0031
		***	**	***

Notes:

a: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

b: Lag Length based on SIC

c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews 12.

واعتماد الانموذج الخطي في التقدير للحصول على معلمات دقيقة وغير متحيزة، ثم تأتي الخطوة الثانية، وهي صياغة النموذج. وبتطبيق الانموذج بالاعتماد على البيانات البنك المركزي العراقي، ووزارة التخطيط العراقية، وذلك بعد أخذ الفروق للسلاسل الزمنية غير المستقرة.

نتائج التقدير: والتي تشير الى الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي بعد الفرق الاول يكون دالة في كل من الائتمان للمصارف الخاصة والائتمان للمصارف الحكومية بعد الفرق الاول، قد جاءت على النحو التالي:

يتبين من خلال معطيات الجدول (3) أعلاه ووفقاً لاختبار (ADF) أن المتغيرات (الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي، الائتمان للمصارف الحكومية (نقدي وتعدي)، الائتمان للمصارف الخاصة (نقدي وتعدي) وفقاً لتحليل القياسي لا تعطي درجة سكون متطابقة في المستوى، وأنها تصبح متطابقة بعد أخذ الفرق الأول لها. الامر الذي يدل على أنها متطابقة في نفس الدرجة.

ثالثاً: تقدير النموذج: بعد الانتهاء من المرحلة الأولى وهي التحقق من استقرار السلاسل الزمنية للمتغير التابع والمتغيرات التفسيرية وتحويل السلاسل الزمنية غير مستقرة إلى سلاسل زمنية مستقرة

$$DNOGDP = a + B1DPRPC + B2DPBC + Ut$$

جدول 4 نتائج التقدير

Dependent Variable: DNOGDP		
Method: Least Squares		
Date: 12/21/21 Time: 22:40		

Sample (adjusted): 2004S2 2019S1				
Included observations: 30 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DPRBC	0.024124	0.010600	2.275913	0.0310
DPBC	-0.009811	0.010247	-0.957415	0.3469
C	11.53628	6.188351	1.864193	0.0732
R-squared	0.205979	Mean dependent var		19.43333
Adjusted R-squared	0.147163	S.D. dependent var		32.15446
S.E. of regression	29.69438	Akaike info criterion		9.714432
Sum squared resid	23807.41	Schwarz criterion		9.854552
Log likelihood	-142.7165	Hannan-Quinn criter.		9.759257
F-statistic	3.502077	Durbin-Watson stat		1.364216
Prob(F-statistic)	0.044435			

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews 12.

أن المتغيرات التفسيرية ليس لها نفس التأثير في المتغير التابع اي بمعنى اثر الائتمانيين الخاص والحكومي متباين في الاثر وبشكل منفصل على الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي وهذا مؤشر ضعف اثر القطاع المصرفي والمالي الحكومي في المساهمة بنمو القطاعات الاقتصادية والاخير منعكس على نمو الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي على العكس من اثر الائتمان للقطاع الخاص.

ت. بالنسبة لمدى مساهمة المتغيرات التفسيرية في تحديد سلوك المتغير التابع، يتضح لنا ضعف مدى مساهمة هذه المتغيرات التفسيرية في الاثر، وهذا يتضح من خلال قيمة معامل التحديد (R^2) والتي جاءت تساوي (0.2) أي ان (20٪) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع وهو (الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي) ترجع الى المتغيرات التفسيرية والمتبقي والبالغ بحدود (80٪) يعود الى متغيرات لا يمكن قياسها او اخطاء في التقدير.

ث. قيمة إحصائية (D-W) والتي بلغت (1.36)، وهي قيمة تشير الى انخفاض معامل الارتباط بين المتغيرات العشوائية، مما يعني أن هذا الانموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي وعلية سنقبل بفرضية العدم ونرفض البديلة، لكون العدم تشير الى خلو الانموذج من مشكلة الارتباط الذاتي لكون قيمة (D-W) وبالغة (1.36) وهي أكبر من القيمة الجدولية للحد الاعلى.

ج. وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي والائتمان للقطاع الخاص، فالزيادة بنسبة 1٪ في الائتمان المصارف الخاصة يؤدي الى زيادة الناتج غير النفطي بنسبة 0.02٪، مشيراً الى الاثر الضعيف بالرغم من معنويته في الاثر للمتغير التابع وهذا أحد مؤشرات الدول الريعية.

ح. وجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي والائتمان المصارف الحكومية، فالزيادة بنسبة 1٪ في الائتمان للقطاع

ويتطبيق الانموذج بالاعتماد على البيانات، وبعد أخذ الفرق الاول للسلسلة الزمنية وتحويلها من غير مستقرة الى مستقرة، نجد ان نتائج التقدير قد جاءت على النحو التالي: أن المتغيرات التفسيرية جاءت غير معنوية بالنسبة لائتمان القطاع الحكومية ومعنوية بالنسبة لائتمان القطاع الخاص بالرغم من تطابق معلمة الائتمان للقطاع الخاص مع منطوق النظرية الاقتصادية من حيث الاتجاه والاثار واختلاف معلمة الائتمان للقطاع الحكومي مع منطوق النظرية الاقتصادية وهذا مؤشر خصائص الدول الريعية التي يؤثر القطاع النفطي بكل مكونات الناتج المحلي الاجمالي، علماً ان الانموذج قد تجاوز الارتباط الذاتي بين المشاهدات العشوائية من خلال اختبار (D-W)، وبالنظر الى نتائج التقدير الواردة في جدول (4) يتضح لنا ما يلي:

أ. بالنسبة لاختبار معنوية معادلة الانحدار او جوهرية (R^2) يلاحظ أن قيمة F-Statistic المحسوبة جاءت مساوية لـ (3.5) وهي قيمة جوهرية عند مستوى معنوية (0.05)، وتؤكد ذلك قيمة ال P-Value والتي جاءت مساوية (0.04)، وهو الامر الذي من خلاله نستطيع رفض الفرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، القائلة بأن واحد على الاقل من معاملات الانحدار ان يكون معنوي ويختلف عن الصفر، وبالتالي جوهرية المعادلة ككل في التأثير على المتغير التابع.

ب. أما بالنسبة لمعنوية معاملات الانحدار كل على حدة، نلاحظ أن قيمة t-Statistic المحسوبة جاءت ضعيفة وغير معنوية في الاثر بالنسبة لمعلمة الائتمان القطاع الحكومي على عكس ائتمان القطاع الخاص ويؤكد ذلك قيمة ال P-Value التي جاءت أكبر من 5٪ لمعلمة ائتمان القطاع الحكومي وأقل من 5٪ لائتمان القطاع الخاص، وهو الامر الذي من خلاله نستطيع رفض الفرضية البديلة وقبول الفرض العدمي، لمعلمة الائتمان للقطاع الحكومي وقبول الفرضية البديلة على حساب فرضية العدم فيما يتعلق بائتمان القطاع الخاص، وهذا يعني

الحكومي يؤدي الى انخفاض الناتج غير النفطي بنسبة 0.009٪، مشيراً الى الاثر الضعيف والمخالف لمنطوق النظرية الاقتصادية في المتغير التابع وهذا أحد ضعف مساهمة القطاع المصرفي في مكونات هذا الناتج.

ويمكن كتابة النموذج المقدر للمعادلة على النحو التالي:

$$DNOGDP = 11.54 + 0.024DPRBC - 0.01DPBC$$

ويفترض هذا النموذج مجموعة من الفروض لعل أهمها:

$$cov(\varepsilon_t, \varepsilon_s) = E(\varepsilon_t \varepsilon_s) = 0$$

جدول 5 نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.568624	Prob. F (2,25)	0.2282
Obs*R-squared	3.344942	Prob. Chi-Square (2)	0.1878

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews 12.

2. ثبات التباين لحد الخطأ العشوائي: هو اختبار تجانس التباين الذي يعتمد على توزيع Fisher أو توزيع مربع كاي (X²) ويستند إلى العلاقة بين مربعات الأخطاء لفترات زمنية سابقة، أو هو اختبار الانحدار الذاتي للسلسلة الزمنية لغرض تحديد عدد فترات الأبطأ (التخلف الزمني) التي تؤثر في السلوك المتغير العشوائي (u_t)، أن التغيرات في السنة أو السنوات السابقة لـ (u_{t-1, t-2, ..., t-q}) التي تؤثر على سلوك المتغير العشوائي (ut) (سفر، 2021: 86).

أكبر من 0.05٪ وكذلك بالنسبة إلى قيمة Chi-Square التي بلغت (9.422109) وهي ايضاً ليست معنوية إذ أن قيم الاحتمالية بلغت Prob. Chi-Squar=0.0021 وفي كلا الحالتين فإننا نقبل الفرضية البديلة H1=B1≠0، أي عدم ثبات التباين سلسلة الحد الخطأ.

جدول 6 نتائج اختبار الانحدار الذاتي المشروط بعدم تجانس التباين الشرطي للأخطاء ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	12.99409	Prob. F (1,27)	0.0012
Obs*R-squared	9.422109	Prob. Chi-Square (1)	0.0021

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews 12.

البواقي المقدره باستخدام طريقة المربعات الصغرى، لذا فإن الاختبار كأداة فحص للكشف عن مدى اعتدالية توزيع الاخطاء يتأثر كثيراً لوجود القيم المتطرفة في البيانات (بن الفلاح، 2008)، ومن خلال

حيث يتبين من خلال جدول (5) أن قيمة F قد بلغت (1.568624) وهي ذات دلالة إحصائية غير معنوية حيث أن Prob. F =0.2282 وكذلك بالنسبة إلى قيمة Chi-Square التي بلغت (3.344942) وهي ايضاً ليست معنوية إذ أن قيم الاحتمالية بلغت Prob. Chi-Squar=0.1878 وفي كلا الحالتين فإننا نقبل فرضية العدم H0=B0=0 ونرفض الفرضية البديلة H1=B1≠0، وهذا يعني عدم وجود ارتباط ذاتي بحدود الخطأ العشوائي.

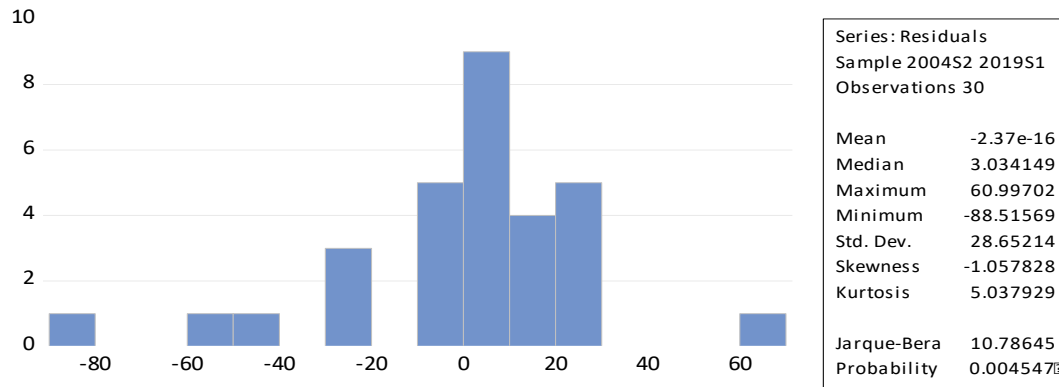
$$var(\varepsilon_t) = E(\varepsilon_t^2) = \sigma_\varepsilon^2$$

بالإضافة لما سبق فقد تم أيضاً إجراء اختبار عدم تجانس التباين Heteroskedasticity Test حيث قدرت قيمة احتمال الخاصة باحصاءة ARCH (ENGLE، 1982: 987-1007) يلاحظ من خلال جدول (6) أن قيمة F قد بلغت (12.99409) وهي ذات دلالة إحصائية غير معنوية حيث أن Prob. F =0.0012 وهي

3. التوزيع الطبيعي للبواقي: اختبار جاك وبيرا أحد الاختبارات المهمة التي تستخدم للكشف عن مدى توافر الشرط اعتدالية توزيع البواقي لنموذج الانحدار الخطي، وحيث يعتمد على

البيناني أخذ شكل غير الجرس، فأن بواقي معادلة الاولى غير موزعة توزيعاً طبيعياً.

اختبار Jarque-Bera يتبين أن القيمة الاحصائية (0.0045) أقل من 5٪، وبالتالي فإن قيمة $JB < \chi^2_{\alpha}$ ، وبالتالي فإن الشكل



شكل 2 نتائج اختبار Jarque - Bera

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews 12.

النفطي من اهمها الوضع الامني والسياسي، ويرجع ذلك لان الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي، يعتمد على النفط كمصدر رئيسي للدولة مما يسبب تقلبات في النمو الاقتصادي وكذلك معرضة للعديد من المخاطر والاثار السلبية التي يمكن أن يواجهها بسهولة، مما ينتج عنه الأداء الاقتصادي وعدم قدرته على التنوع الاقتصادي في المستقبل. بالرغم من معنويته في الاثر للمتغير التابع وهذا أحد مؤشرات الدول الريعية، وهذا مطابق لفرضية البحث.

4. وجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي والائتمان للقطاع الحكومي، فالزيادة في الائتمان للقطاع الحكومي يؤدي الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي بنسبة، مشيراً الى الاثر الضعيف والمخالف لمنطوق النظرية الاقتصادية في المتغير التابع وهذا أحد مضاعفات مساهمة القطاع المصرفي في مكونات هذا الناتج.

5. قيمة إحصائية (D-W) والتي بلغت (1.36)، وهي قيمة تشير الى انخفاض معامل الارتباط بين المتغيرات العشوائية، مما يعني أن هذا النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

المقترحات

1. ضرورة تفعيل دور الائتمان المصرفي في معالجة الاختلالات الهيكلية وبعض المتغيرات الكلية والجزئية خلال توسيع عملياته والقنوات المتاحة بما يعكس الواقع والتقدم الاقتصادي.
2. زيادة حجم الائتمان المصرفي الممنوح من المصارف التجارية ليكون أكثر فاعلية في تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال تشجيع الصناعة المصرفية والضغط من أجل زيادة حجم الائتمان المصرفي الممنوح من المصارف التجارية.

نستنتج مما سبق ان الائتمان المصارف الخاصة يؤثر على الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي خلال الفترة الدراسة (2004-2019) ولكن بشكل الضعيف، اما المصارف الحكومية لم يؤثر على الناتج غير النفطي مشيراً الى الاثر الضعيف والمخالف لمنطوق النظرية الاقتصادية. وذلك يعود الى عوامل الاخرى التي تؤثر على الناتج غير

الاستنتاجات

1. يعد الائتمان المصرفي مصدراً تمويل للقطاعات الاقتصادية، لأنه يخدم غرضاً مزدوجاً في المساعدة على التنمية الاقتصادية عن طريق تحويل الأموال من الاستهلاك إلى الادخار ثم توجيه تلك الأموال للاستثمار من خلال منح الائتمان.
2. نلاحظ أن قيمة t-Statistic المحسوبة جاءت ضعيفة وغير معنوية في الاثر بالنسبة لمعلمة الائتمان القطاع الحكومي على عكس ائتمان القطاع الخاص ويؤكد ذلك قيمة ال P-Value التي جاءت أكبر من 5٪ لمعلمة ائتمان القطاع الحكومي وأقل من 5٪ لائتمان القطاع الخاص، وهذا يعني أن المتغيرات التوضيحية ليس لها نفس التأثير في المتغير التابع، اي أن اثر الائتمانين الخاص والحكومي على الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي مختلف، وهذا مؤشر على ضعف تأثير القطاع المصرفي والمالي الحكومي في المساهمة في نمو القطاعات الاقتصادية والذي ينعكس في نمو الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي على العكس من اثر الائتمان للقطاع الخاص.
3. وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي والائتمان للقطاع الخاص، فالزيادة في الائتمان للقطاع الخاص يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي، مشيراً الى الاثر الضعيف

3. إعادة تأهيل ونمو عمليات وخدمات البنوك التجارية الحكومية والخاصة، حيث إن عروضها الحالية مقيدة.
4. يضع البنك المركزي خطة ائتمانية شاملة مدتها خمس سنوات يتم تعديلها سنوياً لتعكس التغيرات في الاقتصاد من أجل دعم الأنشطة الاقتصادية التي تحتاج إلى تمويل.

المصادر

أولاً: المصادر العربية

أ. التقارير والوثائق الرسمية:

1. البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي، (تقارير الاستقرار المالي لسنوات 2004-2019).
 2. البنك المركزي العراقي، مديرية العامة للإحصاء والأبحاث، (التقارير الاقتصادية لسنوات 2004-2019).
 3. البنك المركزي العراقي، مديرية العامة للإحصاء والأبحاث، (النشرة الاحصائية لسنوات 2004-2019).
 4. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية/ العراق، (تقارير الناتج المحلي الاجمالي والناتج غير النفطي من 2009-2019).
- ب. البحوث والدراسات:

1. أمينة، بشير سعد وفرهاد ميكائيل طاهر، (2020)، تأثير الودائع على الائتمان النقدي (دراسة تحليلية في عينة من المصارف التجارية العراقية للفترة 2004-2018، مجلة تكريت للعلم الادارية والاقتصادية، المجلد (16)، العدد (49)، 204-215.
2. بن الفلاح، عبدالسلام معوض، (2008)، تعديد اختبار جاك بيرا للكشف عن إعتدالية توزيع البواقي، مجلة جامعة الملوك سعود، العلوم الادارية، المجلد (20)، العدد (1)، 17-25.
3. بن با جلول، وبن العارية، (2018)، التنوع القطاعي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2013-2017)، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد (2)، العدد (6)، 116-127.
4. حسن، نزال قادر، (2014)، قياس وتحليل العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي الاستثماري والناتج المحلي الاجمالي غير النفطي في العراق للفترة (1990-2011)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (20)، العدد (78)، 278-296.
5. حسين، وفاء جثير مزعل، (2017)، البيئة الخارجية الخاصة وأثر تحليلها في منح الائتمان المصرفي (بحث تطبيقي في مصرفي الرافدين والرشيد)، مجلة جامعة ذي قار، المجلد (12)، العدد (3)، 40-58.
6. خضر، ياسر إسماعيل، (2019)، تصنيف المصارف على أساس خطر الائتمان باستخدام تحليل التمييزي في عينة من المصارف الأهلية العراقية للفترة (2009-2017)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (15)، العدد (46)، 35-46.
7. رأفت، نبيل إسماعيل البلداوي وهيثم عبد الخالق إسماعيل، (2019)، تحليل التفاعل بين الائتمان النقدي المصرفي والانفاق الحكومي في العراق المدة

5. ادخال الادوات الائتمانية الحديثة في النشاط المصرفي لغرض تنوع الائتمان، من خلال استخدام التكنولوجيا المصرفية المعاصرة وتعزيز قدرات وكفاءة الموارد البشرية العاملة في المصارف.

(2014-2017)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد (6)، العدد (61)، جمهورية العراق، 110-131.

8. سلمان، هيثم عبدالله، (2015)، علاقة النمو بالإصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام 2003، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (21)، العدد (81)، 279-298.

9. الصافي، حسين احمد، (2017)، اثر تغيرات مؤشرات الائتمان المصرفي في بعض مؤشرات السوق المالي في العراق سوق العراق للاوراق المالية دراسة تحليلية، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد (6)، العدد(22)، 159-181.

10. القرصو، وفاء، (2018)، أثر الائتمان المصرفي على النمو دراسة تطبيقية لحالة الجزائر خلال الفترة 1981-2016، مجلة جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، المجلد (13)، العدد (1)، 195-207.

11. مصطفى، حيمور ومحمد عيسى محمد محمود، (2018)، استخدام النمذجة الخطية وغير الخطية لقياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 1990-2016، مجلة المالية والأسواق، المجلد (5)، العدد (9)، 40-60.

ت. الأطاريح والرسائل الجامعية:

1. زايدة، دعاء محمد، (2006)، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في غزة)، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، جامعة الاسلامية في غزة، فلسطين.
2. سفر، جعفر صادق، (2021)، قياس وتحليل أثر الصدمات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2018)، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة زاخو.

3. صبرة، دنيا محمد عوض، (2015)، اثر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي النمو الاقتصادي الفلسطيني خلال الفترة (1999-2013)، رسالة ماجستير، قسم اقتصاديات التنمية من كلية التجارة في جامعة الاسلامية بغزة فلسطين.

4. الكهرماقي، عصمت ابراهيم حاجي، (2020)، قياس وتحليل أثر الايرادات النفطية على الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي لدول ريعية مختارة للمدة 2003-2019 والتنبؤ لغاية 2030 باستخدام انموذج ARIMA، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة زاخو.

5. الفراء، مرام تيسير مصطفى، (2012)، دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية 1995-2011، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.

6. القضاة، منصور علي محمد، (1998)، بطاقات الائتمان (الاعتماد) تطبيقاتها المصرفية البنك الإسلامي الأردني دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الإسلامي، قسم الفقه والدراسات الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة يرموك، إربد، الأردن.

Private Commercial Banks, Journal of Accounting, Finance and Auditing Studies 5/2, 123-145.

2. Dickey D. and Fuller W, (1981), "The likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series With a unit Root", Econometrica, Vol. (49), 1057-1072.

3. Iwedi Marshal, Igbaniibo Dumini Solomon, Onuegbu Onyekachi, (2015) Bank Domestic Credits and Economic Growth Nexus in Nigeria (1980-2013), International Journal of Finance and Accounting, Vol. (4), No.(5), 236-244.

4. Jeremy Greenwood, B. D. (1997). Financial markets in development, and the development of financial markets. Journal of Economic Dynamics and Control, working paper, Vol. (21), No. (1), 145-181.

5. Leitão, N. C. (2012). BANK CREDIT AND ECONOMIC GROWTH: A DYNAMIC PANEL DATA ANALYSIS. Economic Research Guardian, vol. (2), issue (2), 256-267.

6. Modebe Nwanneka Judith, Ugwuegbe, S. Ugochukwu, Ugwuoke R.O, (2014), The Impact of Bank Credit on the Growth of Nigerian Economy: A Co Integration Approach, Research Journal of Finance and Accounting, Vol. (5), No. (10), 87-95.

□

C. Conference

1. Ademu, W. A., (2006), "The Informal Sector And Employment Generation In Nigeria: The Role Of Credit", Employment Generation In Nigeria, Selected Papers For The Annual Conference Of The Nigerian Economic Society, In Calabar, August 22nd To 24th, 2006.□

7. يوسف، سراف جمال، (2017)، اثر تحليل مخاطر المصرفية في اتخاذ قرارات الاستثمار الائتماني، (منطقة يورو: حالة دراسية)، رسالة ماجستير، قسم العلوم المالية والمصرفية، من كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة دهوك.

ث. الكتب

1. إدوارد مورس وآخرون، (2013)، النفط والاستبداد (الاقتصاد السياسي للدولة الريعانية)، الطبعة الأولى، بغداد، ترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية.

2. شبيخي، محمد، (2011)، طرق الاقتصاد القياسي، محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

3. عبدالله، خالد أمين، والطراد، اسماعيل إبراهيم، (2008)، إدارة العمليات المصرفية- المحلية والدولية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الاردن.

4. عجمية، محمد عبدالعزيز وآخرون، (2007)، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر.

5. عقل، مفلح محمد، (2015)، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن. ثانياً. المصادر

الاجنبية Books

1. J.A Schumpeter, (1911), The Theory of Economic Development .Harvard University Press, Cambridge.□

2. Noor, Mahmoud Ibrahim, & AL-Nami, Adnan taieh (2003), " Financial and banking studies in English". Amman, Jordan, Publisher: Dar AL-Massira.

A. Researches□

1. Assfaw, Abdu Mohammed, (2019), Firm-Specific and Macro- economic Determinants of Banks Liquidity: Empirical Investigation from Ethiopian



پیمان و شروفه کرنا کاریگه ریا کریدیا بانکین حکومی و ین تایبته لسه به رهه مین نافخویی بگشتی ژبلی به رهه می پترولی لعیراقی دنا فبه را
(۲۰۱۹-۲۰۰۴)

پوخته:

نارمانجا فی فه کولینن بو پیمان کاریگه ریا کریدیا بانکین حکومی و ین تایبته لسه به رهه مین نافخویی بگشتی ژبلی به رهه می پترولی لعیراقی دنا فبه را (۲۰۱۹-۲۰۰۴)،
نه فی فه کولینن پشت به ستن کر لسه شلوفه کرنا کاریگه ریا کومه کا ژ پیگهورکا پتر کاریگه ری هبت لسه (Independent) بکارنینانا ریک و شیواژین ستاتستیک یت
پیشکفتی. فی فه کولینن پشت به ستن بشیوه یه کی سهره کی لسه ریکا (OLS) کر بو تخمین کرنا کاریگه ریا پیگهورکین کریدیا بانک لسه به رهه می نافخویی بگشتی
ژبلی به رهه می پترولی هه روه سا نمونیت پیفایی ژبو پشتراستکرنا نه مانا ناریشا گردانا خویتی لیدی تیسنا (LM) و قاله تیا نمونین ته خمین کری ژناریشا نه بینا جوداهیا
گونجای و نیگرتی لیدی تیسنا (ARCH). نه بجامین فی فه کولینن وه هه فن لگه ل گریمانها پیگهور مفایی وئ نه وه هه بینا کاریگه ریا لوجستی نیشانا ستاتستیک بو
کرین بانکین تایبته لسه به رهه می نافخویی ژبلی به رهه می پترولی (NOGDP) لگه ل نه بینا هه بونا کاریگه ریا لوجستی بو کریدیا بانکین حکومی نه فه دزفرت بو
نه گهری ژابوریا عیراقی نه وا پشت به ستنن سهر نیک سهرچاوین سروشتی دکته وه کو پشت به ستنن لسه پترولی دکته که سهرچاوه یه کا سهره کییه بو وه لاتی وفاکته رین
دی نه وین کاریگه ریی دکته لسه به رهه مین نه پترولی ژوانا بارودوخین ئیمانها هه روه سا بارودوخین سیاسی، نه فه فه کولینه پیشنبار دکته ب پئویستیا نه کتیا رولی کریدیا
به نکی دپروسه یا به رهه م هینانندا ب رینا چاره کرنا په یکه رین نه ریک دنا بوری عیراقی ده.

په یقین سهره کی: کریدیا بانکا حکومی، کریدیا بانکا تایبته، به رهه مین نه ین پترولی، ژابوریا پشت به ستن سهر نیک سهرچاوه ی دکته، سیکته رین بانکیت عیراقی.

Measuring and analyzing the impact of government and private bank credit on non-oil GDP in Iraq for the period (2004-2019)

Abstract:

This study aims to measure the impact of public and private bank credit on the non-oil GDP in Iraq for the period (2004-2019). The study relied on analyzing the effect of a group of variables most affecting the dependent variable using advanced statistical methods. The study relied mainly on the Ordinary Least Squares (OLS) method in estimating the effect of bank credit variables on non-oil GDP, as well as the standard model to confirm the absence of the autocorrelation problem according to the (LM) test, and the absence of the estimated model from the problem of heterogeneity according to the (ARCH) test. The results of the study were identical to the alternative hypothesis, which states that there is a significant and weak effect of the credit of private banks on the non-oil GDP (NOGDP) with no significant effect of the credit of public banks on the non-oil GDP. This is due to the fact that the Iraqi economy is a rentier economy that depends on oil as a major source for the state, and to other factors that affect non-oil output, the most important of which is the security and political issues. The study suggests the necessity of activating the role of bank credit in the production process by addressing the structural imbalances in the Iraqi economy.

Keywords: Credit of government banks, Credit of private banks, Non-oil output, Rentier economy, The Iraqi banking sector.